«ضمان»: 15.2 مليار دولار أرصدة تراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلاد حتى نهاية 2017

فهد الإبراهيم

اكد المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ضمان) فهد الإبراهيم ان الكويت تتمتع بوضع جيد بمؤشر جاذبية الاستثمار لعام 2018 إذ تحتل المرتبة ال 49 عالميا من بين اهم 109 دول في جذب الاستثمار في العالم.

وقال الإبراهيم إن الكويت استقطبت 2ر15 مليار دولار امريكي ارصدة تراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية عام 2017 وفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وأضاف أن الكويت نجحت في استقطاب 466 شركة اجنبية منذ عام 2003 وحتى اكتوبر ونفذت تلك الشركات 387 مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت نحو 13 مليار دولار لافتا إلى استثمار نحو 205 شركات كويتية 80 مليار دولار خلال نفس الفترة في 500 مشروع في دول العالم.

ورأى أن الكويت تعد من الدول النشطة تجاريا إذ تمثل تجارة السلع والخدمات فيها وفق بيانات (انكتاد) نحو 95 في المئة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي وتمثل التجارة السلعية فقط نحو 73 في المئة من الناتج.

وأوضح أن الكويت حققت فائضا في تجارتها السلعية بما يزيد على 21 مليار دولار بصادرات 55 مليار دولار وواردات تبلغ نحو 34 مليار دولار في عام 2017.

وأشار إلى ان النفط يمثل نحو 80 في المئة من مجمل الصادرات السلعية فيما تمثل تجارة الكويت البينية مع الدول العربية نحو 15 في المئة من مجمل تجارتها السلعية الخارجية.

وذكر أن الصادرات السلعية تمثل نحو 46 في المئة من الناتج بعد نموها بمعدل 7ر18 في المئة عام 2017 وتمثل المنتجات المصنعة 8ر7 في المئة من مجمل الصادرات السلعية بمتوسط تصدير يبلغ 978 دولارا للفرد في الكويت سنويا.

وفيما يتعلق بالدول العربية لفت الإبراهيم الى ان المؤسسة رصدت خلال الفترة الماضية زيادة في طلبات التامين المتعلقة بمشاريع ضخمة مرتبطة بالبنية الاساسية في بعض الدول العربية التي شهدت اضطرابات خلال السنوات الماضية ما سيزيد الطلب على التمويل والتامين بما يتيح للمؤسسة لعب دور اكبر.

وأوضح ان تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وجعلها منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية هو غاية تسعى لتحقيقها كل دول المنطقة إلا ان تحقيق ذلك يتطلب تحركا منسقا ومخططا من مختلف الأجهزة في دول المنطقة وفي مجالات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية عديدة.

وأكد أن المؤسسة تتابع منذ الثمانينيات هذه القضية التي تعد أحد أهداف تاسيسها عبر تقريرها السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي شهد تطورا منذ عام 2012 بإطلاق مؤشر مركب لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر يقيس اثر مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية واللوجستية على حركة الاستثمار.

وأضاف أن المؤشر يسهم في تفسير سبب ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والذي لم يتجاوز 3ر5 في المئة من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2017.

وأفاد بان قيمة تجارة السلع والخدمات العربية بلغ نحو 2ر135 تريليون دولار عام 2017 بحصة تبلغ نحو 5 في المئة من التجارة العالمية وذلك بعد التعافي النسبي لأسعار النفط وعائدات تصديره.

ورأى أن المنطقة العربية في مجموعها كانت مستفيدة من تجارتها السلعية بفائض للصادرات عن الواردات إلا أن هذا الفائض تحول إلى عجز بسبب تراجع النفط الذي يمثل أكثر من 58 في المئة من صادرات الدول العربية السلعية إلى الخارج.

وذكر «للأسف جميع الدول العربية تحقق عجزا في تجارة المنتجات الصناعية إذ تصدر منتجات صناعية بنحو 234 مليار دولار تمثل اقل من 2 في المئة من صادرات المنتجات الصناعية في العالم».

واضاف انه رغم نمو متوسط حجم التجارة العربية البينية إلى نحو 108 مليارات دولار سنويا إلا انها تمثل اقل من 15 في المئة من إجمالي التجارة العربية مع الخارج كما ان تلثيها تجارة بينية خليجية وهو ما يتطلب من دول المنطقة تكثيف الجهود في مجال الإنتاج السلعي الصناعي والزراعي والتحرك لتعزيز تنافسية المنتجات العربية في الأسواق العالمية.

ورأى الإبراهيم أن اقتصاد المنطقة في معظمه لايزال رهنا بالتطورات في اسعار وإنتاج وتصدير النفط الذي لايزال يمثل 58 في المئة من صادرات المنطقة واكثر من 60 في المئة من الإيرادات الحكومية ومايزيد على 35 في المئة من الناتج.

وافاد بان التحديات التي تواجه المنطقة العربية متنوعة تختلف طبيعتها وحدتها من دولة لأخرى لكن التحدي المؤسساتي والامني يعد القاسم المشترك في معظم الدول بسبب تواتر الأحداث والنزاعات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الست الماضية.

وأوضح ان تواتر الأحداث والنزاعات التي شهدتها المنطقة ترتب عليها خسائر مادية وبشرية ضخمة وصعوبات في تنفيذ برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنطقة كنقطة جذب للاستثمارات والتجارة والأعمال بشكل عام.

وأكد انه مع استمرار وتزايد التحديات في المنطقة تبرز أهمية تحرك حكومات المنطقة لتحييد الآثار السلبية المحتملة لمثل تلك المتغيرات على مناخ الاستثمار وبيئة اداء الأعمال كخطوة ضرورية على طريق تعزيز جاذبية دول المنطقة كوجهة عالمية للاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية في السلع والخدمات.

وأشار إلى وجود تحديات اخرى تواجه المنطقة العربية منها استمرار الاعتماد على المواد الأولية لاسيما النفط والتقدم البطيء لخطط التنمية وتنويع مصادر الدخل ومشاكل الفجوة التكنولوجية وما يرتبط بها من تراجع مستوى البحث العلمي والتعليم والتنمية البشرية وانخفاض إنتاجية العمالة وضعف إنتاج وتصدير القطاعات غير النفطية.

وفيما يتعلق بانشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار افاد الإبراهيم بانها تدير انظمة ضمان لمختلف الفئات المعنية بالاستثمار والتجارة الدولية في إطار توفير تغطية تامينية للمخاطر السياسية والتجارية وفقا لنوع وثائق التامين التي تصدرها المؤسسة.

واضاف أن المؤسسة قامت بتوفير الضمان لعدد من المشاريع الاستثمارية في مختلف الدول العربية وفي قطاعات الاتصالات والزراعة وصناعة الاسمنت والصناعات الطبية والصيدلية والنقل والسياحة والنفط والطاقة وغيرها.

وأوضح ان المؤسسة قدمت تغطيات تامينية جديدة للمستثمرين على غرار تغطية مخاطر الإرهاب وانقطاع الأعمال وكذلك تغطية مخاطر عدم وفاء الجهات السيادية بالتزاماتها المالية.

وذكر أن المؤسسة توفر للمصارف والمؤسسات المالية العربية والأجنبية وثائق تامين تتعلق بتامين قروض الاستثمار وتامين ائتمان المشترين وتامين عمليات التخصيم وتامين عمليات الايجار التمويلي والتشغيلي موضحا ان البنوك المعتمدة لدى المؤسسة للتامين 575 بنكا من انحاء العالم.

وذكر ان قيمة عمليات المؤسسة منذ عام 2011 وحتى الآن تبلغ نحو 2ر11 مليار دولار بمعدل سنوي 1ر4 مليار دولار ما يمثل قرابة 60 في المئة من الضمانات التراكمية منذ نشاة المؤسسة عام 1974 وقدرها 6ر18 مليار دولار 25 في المئة منها لضمان الاستثمار و75 في المئة لضمان ائتمان الصادرات.

وافاد بان المؤسسة دفعت تعويضات قدرها 175 مليون دولار لمصدرين ومستثمرين ومصارف عربية عن تحقق مخاطر سياسية وتجارية في الدول العربية وغيرها كما تمكنت المؤسسة من استرداد 156 مليون دولار من الجهات التي تخلفت عن السداد.

وقال إن الخطة المستقبلية للمؤسسة تتمحور حول توفير خدمات تامينية ومواكبة تقنيات العملية الاستثمارية على مستوى طرق تخطيطها وتمويلها وتنفيذها بما يتماشى مع آليات الاستثمار المتنوعة والجديدة والمبتكرة فضلا عن توسيع نطاق المخاطر التي تغطيها المؤسسة بما يلبي حاجات المستثمرين.

وتاسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ضمان) في عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية إضافة الى اربع هيئات مالية عربية وتتخذ من الكويت مقرا لها.

وتعمل المؤسسة على تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية عبر توفير التغطية التامينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.

«المركزي» يطرح برنامج البعثات الجديد للحصول على درجة الماجستير

اعلن بنك الكويت المركزي أمس السبت عن طرح برنامج جديد للبعثات الدراسية للسنة الخامسة على التوالي بهدف ايفاد الكويتيين الراغبين بالحصول على درجة الماجستير.

وقال محافظ البنك ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد الهاشل في تصريح نقله بيان للبنك ان البرنامج يأتي في إطار التعاون المستمر بين المركزي والبنوك الكويتية انطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية وتعزيزا ودعما لمسيرة التنمية من خلال الكوادر الوطنية.

وأوضح الدكتور الهاشل أن التخصصات المطروحة تشمل التمويل والاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال اضافة الى المالية الاسلامية وادارة المالية الاسلامية.

وذكر انه تنفيذا لهذه المبادرة شكلت لجنة تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية التقليدية والاسلامية قامت بالاعداد لهذا البرنامج حيث باشر معهد الدراسات المصرفية بتنفيذه ومتابعته والاشراف عليه. واشار الى ان (المركزي) وبالتنسيق مع البنوك الكويتية تبنى استراتيجية شاملة لتطوير وتنمية الكوادر المصرفية والمالية واطلق خمسة برامج حيوية تستهدف حديثي التخرج والشباب الراغبين في دراسة الماجستير والمتخصصين في مجالات أمن المعلومات والباحثين بالشأن الاقتصادي اضافة الى القيادات المصرفية والمالية الوسطى.

البنك المركزي

وأعرب الهاشل عن تقديره لمساهمة البنوك الكويتية ودعمها لهذا المشروع الوطني المتميز راجيا أن «تتواصل الجهود الرامية التي يبذلها لتلبية طموحات الكوادر الوطنية في الارتقاء بدورها في تدعيم مقومات بناء وتطوير وطننا الغالي».

وأوضح أن تقديم الطلبات سيكون اعتبارا من يوم غد الاحد ولغاية 23 مايو 2019 مشيرا إلى انه يمكن لاطلاع على الشروط والضوابط والية تقديم الطلبات عبر موقع معهد الدراسات المصرفية (www.kibs.edu.kw).

يذكر أن البرنامج لا يشترط ولا يلزم المبتعثين بعد نيلهم درجة الماجستير بالعمل لدى البنك المركزي او القطاع المصرفي.

«الخطوط الكويتية» توضح حقيقة قرار المحكمة ضد أحد موظفيها «السابقين»

الخطوط الكويتية

أوضحت شركة الخطوط الجوية الكويتية الصورة كاملة بخصوص الموضوع الذي تم تداوله مؤخرا على مواقع التواصل الاجتماعي المعني بصدور حكم قضائي بالسجن ضد أحد موظفيها، وقد جاء توضيح الشركة كالتالي:

في العام ٢٠١٣ تم اكتشاف عملية اختلاس أموال للخطوط الجوية الكويتية مبلغ وقدره ٦٣.٢١٧.٤٥٠ دينار كويتي نتيجة قيام موظف غير كويتي يعمل في دائرة المبيعات بالتلاعب بعمليات إصدار تذاكر السفر وتمت احالة الموضوع للنيابة العامة للتصرف و إتخاذ الإجراءات اللازمة وتم إنهاء خدمات الموظف ومصادرة الأموال المختلسه، وأحيلت القضية إلى المحكمة من قبل النيابة العامة وصدر بها حكم إبتدائي يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/١٢/٢٤ لصالح الخطوط الجوية الكويتيه وعزل المتهم من الوظيفه وسجنه. وأكدت إدارة الخطوط الجوية الكويتية حرصها على مصالح وأموال الشركة والحفاظ عليها، وإنزال العقوبات الصارمة بكل من تسول له نفسه المساس بها.

«أسواق المال»: بوابة التدريب الإلكترونية الخليجية تعزز مفهوم التعلم الإلكتروني

قالت هيئة أسواق المال الكويتية ان مشروع بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة لدول الخليج العربي يعزز مفهوم التعلم الالكتروني ما بين دولها في مسعى لإيجاد منصة إلكترونية خليجية بأعلى معايير أمن المعلومات.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أمس السبت أن الكويت ممثلة بالهيئة تقدمت في الاجتماع ال15 لفريق عمل مسؤولي التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية الخليجية المنعقد بالرياض عام 2016 باقتراح تبني فكرة إنشاء بوابة الكترونية يتم من خلالها استعراض البرامج التدريبية ومحتوياتها.

وافادت بان المشروع لقي ترحيبا وموافقة من قبل لجنة رؤساء الهيئات وتم تكليف فريق عمل لتحديد على الإطار النهائي للبوابة مؤكدة أهمية البوابة لتوفيرها قاعدة بيانات معرفية تحتوي على جميع المواد العلمية وإحصائيات عن أنشطة منتسبي الجهات المعنية.

وذكرت أنها قامت بتأسيس المشروع واضطلعت بمسؤولية تشغيله وتوفير الدعم الفني له وتم خلال أربع مراحل منذ يونيو 2017.

وأشارت الى أنها استضافت يوم الخميس الماضي أعمال الاجتماع ال17 لفريق العمل بمشاركة الأمانة العامة وممثلين عن دول المجلس حيث تم الاطلاع على مذكرة الأمانة العامة بشأن البوابة المشتركة.

وبينت انه تم عقد ورش عمل على هامش الاجتماع لعرض نظام البوابة وتسجيل مسؤولي التدريب فيها وتفعيل الصلاحيات الخاصة بهم لإعداد ونشر البرامج التدريبية.

وكانت هيئة أسواق المال الكويتية تاسست وفقا للقانون 2010/7 الذي اقره مجلس الأمة في فبراير 2010.

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

بنك برقان ينجح في إصدار سندات بـ 100 مليون دينار

أعلن بنك برقان، ثاني أكبر بنك محلي تقليدي من حيث الأصول في دولة الكويت، عن نجاحه في اصدار سندات بقيمة 100 مليون دينار كويتي في السوق المحلي عن طريق الاكتتاب الخاص، وتستحق تلك السندات بعد ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها، و تحمل سعر فائدة ثابت بنسبة 4.125% سنويا.

ويعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه من قبل بنك كويتي في السوق المحلي، وقد فاقت طلبات الاكتتاب حجم الإصدار، حيث لاقت عملية الإصدار قبولا جيدا من قبل المستثمرين من الشركات والأفراد على حد سواء.

و علق رئيس مجلس إدارة بنك برقان، ماجد عيسى العجيل " إننا سعداء بالثقة التي يمنحنا إياها المستثمرون في سنداتنا. و يشهد هذا الإصدار على التزام بنك برقان بدعم التطوير المستمر لسوق رأس مال الدين المحلي".

وأضاف العجيل: " نود أن نعرب عن جزيل امتناننا و شكرنا لجميع الجهات الرقابية الكويتية على دعمها لنا خلال جميع مراحل هذه العملية ".

ماجد العجيل

ومن جانبه علق رائد عبدالله البقيق – الرئيس التنفيذي – الكويت لبنك برقان قائلا: "إننا سعداء للغاية بتمام هذا الإصدار القياسي، و كان الدعم الذي قدمه مستشارو الاصدار لا غنى عنه لنجاح هذه المبادرة". "ويعكس هذه الاصدار استراتيجية البنك المستمرة لتنويع مصادر أمواله و دعم الميزانية العامة بتمويل آمن وطويل الأجل، و تلبية متطلبات السيولة الرقابية ، والتي تشمل نسبة معيار صافي التمويل المستقر (NSFR). وسيخلق هذا النوع من السندات فئة أصول جديدة للبنوك في السوق المحلي" أضاف رائد البقيق.

رائد البقيق

هذا وستستخدم عوائد الإصدار في الأغراض العامة للبنك، كما تجدر الاشارة إلى أن بنك برقان قد حاز على تصنيفات إئتمانية بدرجة A+ من قبل وكالة فيتش للتصنيف و A3 من قبل وكالة موديز للتصنيف وBBB+ من قبل وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف، وهو ما يعكس القوة الإئتمانية للبنك.

وقد قامت كل من شركة الوطني للاستثمار وشركة كامكو للاستثمار بدور مدراء الإصدار المشتركين ووكلاء الاكتتاب لهذا الإصدار، وعمل كل من مكتب المستشار الدولي ومكتب ASAR – الرويح وشركاه كمستشارين قانونيين للبنك ومدراء الإصدار المشتركين، على التوالي، في هذا الإصدار.